(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 7-8 نيسان 2025 /القسم الاول, الصفحات 321-334

تطور سياسة الحرب الوقائية الأميركية تجاه الاتحاد السوفيتي

1945-1952 - دراسة تاريخية -

م. ظفار محمد يحيى البزوني[1]*

[1]وزارة التربية، المديرية العامة لتربية المثنى، العراق

الملخص:

كانت الفكرة الأساسية القائلة بأن الولايات المتحدة الأميركية لا ينبغي أن تسمح لقوة معادية مثل الاتحاد السوفيتي بالحصول على ترسانة نووية ضخمة بل يجب النظر بجدية في سياسة أكثر نشاطًا وإيجابية، وعلى الرغم من أن الفكرة كانت ذات جاذبية بين المخططين الأميركيين، إلا أنها لم تحضَ بدعم قوي من الرئيس ترومان، ومع تولد الشعور بالقلق من السماح للسوفييت بتطوير قوات نووية خاصة بهم، نظرت واشنطن في الخيارات التي يمكن اتباعها للحيلولة دون ذلك، ومن تلك المسارات التخطيط للحرب الوقائية تجاه الاتحاد السوفيتي وتوسيع المخزون النووي الأميركي.

الكلمات المفتاحية: سباق التسلح النووي، الأسلحة النووية، الحرب الوقائية، الحرب الباردة.

The Evolution of American Preventive War Policy Toward the Soviet Union (1945-1952) A Historical Study

Lecturer. Dhofar Mohamed Yahya Al-Bazouni[1]*

[1]Ministry of Education, General Directorate of Education Muthanna, Iraq

Abstract:

The core idea was that the United States should not sit idly by and allow an adversarial power like the Soviet Union to amass a massive nuclear arsenal. Instead, it should seriously consider a more active and assertive policy. Naturally, although this idea had appeal among American planners, it also received strong support from President Truman. As concerns grew over allowing the Soviets to develop their own nuclear forces, Washington explored potential courses of action to prevent this. Among these options were planning for a preventive war against the Soviet Union and expanding the American nuclear stockpile.

Keywords: Nuclear Arms Race, nuclear weapon, Preventive War, Cold War

المقدمة:

كان ظهور الأسلحة النووية ذات أهمية هائلة لتشكيل السياسة الأمريكية، فمنذ بداية العصر النووي واحتكار واشنطن للأسلحة النووية وتفوقها على الاتحاد السوفيتي بهذا المجال، أثار جملة من المخاوف والتساؤلات حول المنافسة النووية مع الاتحاد السوفيتي، فهل يستمر الاحتكار النووي الى ما لا نهاية مع وجود الرغبة السوفيتية في امتلاك مثل تلك

* **Email address: Thfarb905@gmail.com**

الأسلحة التي باتت تشكل عاملا مهمًّا في التوازن السياسي والعسكري، ولمنع حدوث التوازن النووي بين واشنطن وموسكو ما الخيارات والسبل لتحقيق ذلك، هل يتم منع موسكو من تهديد واشنطن عن طريق الدبلوماسية أم عن طريق شن ضربة نووية وقائية ضد الاتحاد السوفيتي تمنعه من تحقيق ذلك، لذلك وضعت الإدارة الأميركية في حساباتها اللجوء إلى الخيار النووي ضد موسكو إلى جانب الخيار الدبلوماسي، فإن الهدف الأساس للبحث في دراسة كيفية تعامل إدارة الرئيس الأميركي ترومان مع هذه المشكلات ومع التحولات الدراماتيكية في التوازن العسكري والتغيرات الاستثنائية في البيئة العسكرية الشاملة التي كانت تحدث في العقد الأول من العصر النووي.

وركز البحث على الأفكار العدوانية التي أخذت على محمل الجد عند المخططين السياسيين والعسكريين في أوائل الخمسينيات، بل حتى عند أعلى المستويات في الإدارة الأميركية، وبذلك جاء البحث بأربعة مباحث ومقدمة وخاتمة لأهم ما توصل اليه الباحث من نتائج، وتناول المبحث الأول بداية ظهور الخطط للحرب الوقائية تجاه الاتحاد السوفيتي، أما المبحث الثاني فقد استعرض ظهور القيادة الجوية الأميركية ودورها في تنفيذ خطط الحرب الوقائية، وتطرق المبحث الثالث في توسيع المخزون النووي الأميركي ودوره في دعم الترسانة النووية العسكرية وإسناده لتنفيذ خطط الحرب الوقائية، وأما المبحث الرابع فجاء في رد الاتحاد السوفيتي على خطط الحروب الوقائية.

اعتمد الباحث وبصورة أساسية على الوثائق الأميركية التي تعد الأساس للبحث، ومنها الوثائق المنشورة في موقع العلاقات الخارجية الأميركية (Foreign Relations of the United States) التي رمزنا لها بالرموز (F.R.U.S)، ووثائق أرشيف الامن القومي الأميركي (The National Security Archive) التي رمزنا لها بالرمز (N.S.A). فضلًا عن عدد من المصادر الأميركية التي تناولت الموضوع وأوضحته بصورة وثائقية.

المبحث الأول

المخططات الأولى للحرب النووية تجاه الاتحاد السوفيتي

بعد القصف النووي الأميركي على اليابان عام 1945 وانتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت الفكرة الأساسية المتمثلة في أنه لا ينبغي للولايات المتحدة الأميركية أن تسمح لقوة معادية مثل الاتحاد السوفييتي بالحصول على ترسانة نووية ضخمة، وكان ذلك ناتجا عن شعور الإدارة الاميركية بالهلع من تداعيات امتلاك الاتحاد السوفيتي ترسانة نووية، فأن يكون هناك من يعرف الذي قد يحدث حينها، وفي غضون الاجتماعات السرية التي عقدها البنتاغون عام 1945 تبنت هيئة الأركان المشتركة سياسة (توجيه الضربة الأولى في الحرب النووية)، ولم تتبنَ هيئة الأركان سياسة توجيه الضربة النووية الأولى فحسب بل حددت الاتحاد السوفيتي العدو الرئيس للولايات المتحدة الأميركية، وصرح بذلك الجنرال هنري ارنولد(Henry Arnold) قائلًا: "ان عدونا التالي هي موسكو"[1]، وفي كانون الثاني 1946 أعد قائد مشروع مانهاتن الجنرال ليزلي جروفز(Leslie Groves)، مذكرة حول التبعات العسكرية للقنبلة النووية جاء فيها: " إن الولايات المتحدة الاميركية لابد وأن تحافظ على تفوقها المطلق في مجال الأسلحة النووية، بما في ذلك العدد والحجم والقوة والكفاءة والوسائل اللازمة للاستخدام الهجومي الفوري والدفاع ضد الهجوم النووي، ولابد وأن نمتلك أيضاً جهاز استخبارات عالمي يبقينا على اطلاع دائم على أي أنشطة تقوم بها دول أخرى في المجال النووي ونواياها العسكرية، ولو كنا واقعيين بلا هوادة، لما سمحنا لأي قوة أجنبية لا نتحالف معها بشكل ثابت، ولا نثق بها مطلقاً، أن تصنع أو تمتلك أسلحة نووية، وإذا بدأت مثل تلك الدولة في إنتاج الأسلحة النووية، فسندمر قدرتها على صنعها قبل أن تتقدم إلى مستوى تهدد فيه الامن

القومي الاميركي"[2]، فكان على الإدارة الأميركية اتخاذ نوع من الإجراءات قبل تحييد حافتها النووية فعندما طرحت خطة الرقابة الدولية على الطاقة النووية في حزيران 1946 اثناء مفاوضات الأمم المتحدة مع الجانب السوفيتي، أراد المراسل لصحيفة نيويورك تايمز ويليام لورانس(Laurence William)، إجبار السوفييت على قبول تلك الخطة لنزع السلاح النووي، عن طريق الإنذار النهائي إذا لزم الأمر وإذا تم رفض هذا المطلب الأميركي، فيجب تدمير مصانع الاتحاد السوفيتي قبل إنتاج القنابل النووية، وقال: "إنه إذا كان ذلك يعني الحرب، فستكون حربًا مفروضة على واشنطن بسبب الإصرار والتعنت السوفيتي على سباق التسلح النووي الذي يؤدي حتماً إلى الحرب"[3] .

وبعد شهرين من إلقاء القنابل النووية على هيروشيما وناغازاكي عام 1945، كلفت هيئة الأركان المشتركة لجنة الاستخبارات المشتركة بصياغة دراسة سرية لهجوم نووي على الأراضي السوفيتية وسميت بخطة (الضعف الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي لهجوم نووي جوي محدود)، بوساطة اكتشاف القوة المدمرة للقنبلة النووية في صياغة خطط الحرب الوقائية، وحللت الدراسة تأثير الضربة النووية الأولى بعد القاء(20-30) قنبلة نووية فوق(20) مدينة سوفيتية، كما درست الخطة استخدام الأسلحة النووية في حالتين إما ردًّا على العدوان السوفيتي المحتمل أو الحرب النووية الوقائية، إذ من المقرر أن تشن واشنطن هجومًا نوويًّا مفاجئًا على موسكو دون أي تحذير، كما أوصت الخطة بشن الهجوم النووي المفاجئ على الأراضي السوفيتية ليس لردع العدوان فقط وانما لمنع موسكو من تحقيق قوة نووية قادرة على مهاجمة الأراضي الأميركية وتهديدها بالتدمير النووي[4].

بدأ المخططون العسكريون في واشنطن في التفكير في الطريقة التي ينبغي بها استخدام الأسلحة النووية في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي، وقد تم إعداد أول قائمة بالأهداف للهجوم النووي كجزء من دراسة موسعة أجرتها هيئة الاستخبارات التابعة لهيئة الأركان المشتركة، وبحلول حزيران 1946 وضعت لجنة خطط الحرب المشتركة التابعة لهيئة الأركان المشتركة خطة مؤقتة، أطلق عليها اسم (Pincher)، التي تعاملت مع القنبلة النووية باعتبارها "ميزة اساسية" في الهجوم الجوي الاستراتيجي ضد الاتحاد السوفييتي، واشارت إلى أن المخططين العسكريين كانوا يفكرون في استخدام القنبلة النووية ضد أهداف حضرية وصناعية من أجل تدمير القدرة السوفييتية على شن الحرب[5]، وخلصت هيئة الأركان المشتركة بعد تقييم دقيق لاختبارات بيكيني للأسلحة النووية التي جرت عام 1946، إلى أن القنابل النووية يمكنها إبطال الجهود العسكرية لأي دولة وتدمير هياكلها الاجتماعية والاقتصادية، وأوصت بأن تمتلك الولايات المتحدة الأميركية أقوى قوة ضاربة من القنابل النووية، وكان المخزون النووي الأميركي لا يزال صغيراً في الوقت الذي أجريت فيه الدراسة، ففي30 حزيران 1946 كان لدى واشنطن تسع قنابل نووية وبعد عام واحد اصبح لديها عشرة، وفي عام 1948 أصبح لديها (56) قنبلة نووية[6].

كانت خطة الضعف الاستراتيجي مجرد دراسة مبدئية لهجوم نووي محتمل على الاتحاد السوفيتي، إذ لا زالت الكثير من التفاصيل قد تركت من دون حل مثل العدد الدقيق للفرق والطائرات اللازمة لشن ضربة نووية وقائية، فقد دعت خطة (Pincher) إلى ضربة نووية ضد الاتحاد السوفيتي بـ(50) قنبلة نووية من شأنها أن تدمر أكثر من (20) مدينة سوفيتية، وذكرت الخطة أنه لا يمكن لأي حرب وقائية ضد موسكو أن تكون أقل من حرب شاملة تتطلب الاستخدام الكامل لإمكانات الحرب الأميركية المتضمنة للسلاح النووي، فقد دعت الخطة لاستخدام عشرات القاذفات من طراز (B-29) التي يمكن أن تخترق عمق الأراضي السوفيتية، وحددت سبع مناطق حيوية يتم تدميرها عن طريق الأسلحة النووية في الحرب الوقائية، وكان على رأس القائمة المنطقة المحيطة بموسكو والمناطق الغنية بالنفط في باكو ومنطقة الاورال الصناعية، وكان

الغرض من الهجوم النووي هو تحطيم الآلة العسكرية السوفيتية وتدمير مدنهم الرئيسة في بداية الحرب، وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من الجيش السوفيتي قد يتم تدميره في الهجوم النووي الأول في الضربة النووية، إلا أن الانهيار النهائي للحكومة السوفيتية وعملية التطهير يتطلب غزواً برياً وبحرياً، وافترضت الهجوم الأخير على الاتحاد السوفيتي يتم عن طريق ثلاثة محاور يهدف إلى احتلال القلب الصناعي للقيادة السوفيتية، وادرجت الخطة طرق الغزو الرئيسية الثلاثة عبر بولندا والبلقان والشرق الأوسط، ووفقاً لخطة (Pincher) فإن أحد أهدافها هو انهيار الحكومة السوفيتية وتدمير صناعتها وتعطيل كامل اتصالاتها وهزيمة الاتحاد السوفيتي بالكامل[7].

وافقت هيئة الأركان المشتركة في أيار 1948 على خطة الحرب الطارئة المشتركة المسماة (HALFMOON)، والتي تصورت هجومًا جويًا قويًا مصممًا لاستغلال القوة التدميرية للأسلحة الذرية لتعطيل العناصر الحيوية لقدرة الاتحاد السوفييتي على شن الحرب، إلا أن الرئيس الأميركي هاري ترومان(Harry Truman) رفض هذه الخطة وأمر بإعداد خطة تعتمد فقط على القوات التقليدية، لأنه لا يزال يأمل في حظر صنع واستخدام الأسلحة النووية بوساطة الرقابة الدولية، فيما أخبر وزير الدفاع جيمس فورستال(James Forrestal) قائلاً: "أنه يصلي ألا يضطر إلى اتخاذ مثل هذا القرار أبداً، ولكنه سيستخدم الأسلحة الذرية إذا أصبح ذلك ضرورياً"، وفي 10 أيلول 1948 أيد ورقة صادرة عن مجلس الأمن القومي خلصت إلى أن الولايات المتحدة الاميركية لابد أن تكون مستعدة لاستخدام كل الوسائل المناسبة المتاحة، بما في ذلك الأسلحة النووية على وجه السرعة وبفعالية كاملة لصالح الأمن القومي، وبالتالي لابد وأن تخطط وفقاً لذلك[8].

بدأ المخططون العسكريون يضغطون من أجل تحديد الظروف التي تبرر استخدام القنبلة النووية، وقد قدمت القوات الجوية الأميركية ورقة إلى مستشاري مجلس الأمن القومي ناقشت التداعيات المحتملة لأي بيان سياسي بشأن استخدام الأسلحة النووية، والخلاف الناشئ بين الحق الرئاسي في السيطرة على تلك الأسلحة والحاجة إلى وضع خطط واستعدادات مسبقة لاستخدامها، وقد وافق على هذا البيان قادة وزارة الخارجية بما في ذلك رئيس هيئة تخطيط السياسات جورج كينان(George Kennan)، ووزير الخارجية جورج مارشال(George Marshall)، وتم تقديمه إلى مجلس الأمن القومي في أيلول 1948، مع إضافة استنتاجين أوضحا التوترات التي تناولها بيان القوات الجوية، وقد أقر الاستنتاج الأول بأن الجيش يجب أن يكون مستعدًا لاستخدام الوسائل المناسبة المتاحة كافة على الفور وبفعالية بما في ذلك الأسلحة النووية في حالة الأعمال العدائية ويجب أن يخطط وفقًا لذلك، ومع ذلك فقد منح الاستنتاج الثاني قرار استخدام الأسلحة النووية في حالة الحرب إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية فقط عندما يرى أن مثل هذا القرار ضروري، وقد وافق الرئيس ترومان على هذين الاستنتاجين باعتبارهما البيان رقم 30 لمجلس الأمن القومي في 16 أيلول 1948، وظل البيان العام الوحيد لمجلس الأمن القومي بشأن السياسة الأميركية للحرب النووية الذي وافق عليه الرئيس ترومان[9].

لكن التقرير لم يتناول الظروف التي قد تبرر استخدام القنبلة النووية، أو الأهداف التي ينبغي السعي إلى تحقيقها عن طريق استخدامها، أو الأهداف التي قد تستخدم ضدها، وطرح رئيس أركان القوات الجوية الجنرال هويت فاندنبرغ (Hoyt Vandenberg) من القوات الجوية بعض الأسئلة التي تتطلب إجابات على التقرير، وهي في الحرب مع الاتحاد السوفييتي هل الهدف هو تدمير الشعب السوفيتي؟ أو الصناعة؟ أو الحزب الشيوعي؟ أو التسلسل الهرمي الشيوعي؟ أو مزيج من كل هذا؟ وهل سيكون هناك متطلب لاحتلال الاتحاد السوفيتي؟ وربما إعادة بنائها بعد النصر؟ أم عزل البلاد وتركها تعمل على خلاصها بنفسها؟ وفي 23 تشرين الثاني 1948 تناول مجلس الأمن القومي الإجابة على بعض هذه الأسئلة في الوثيقة رقم 4/20، وهي وثيقة أعدتها وزارة الخارجية بناءً على طلب وزير الدفاع جيمس فورستال، وقد

حددت الوثيقة الأهداف العامة للولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي، وكان هدف الحرب الوقائية هو الحد من السيطرة السوفييتية أو "البلشفية" داخل وخارج الاتحاد السوفييتي والقضاء عليها، ولم يتم تحديد متطلب محدد مسبقًا للاستسلام غير المشروط، كما لم تكن هناك حاجة متوقعة لاحتلال الاتحاد السوفييتي، وكانت الإرشادات العامة الواردة فيها هي كل ما كان الجيش يتلقاه في ظل إدارة ترومان، وكانت بمثابة مقدمة لجميع خطط الحرب حتى عام 1954[10].

واستنادًا إلى تلك التساؤلات التي أثيرت حول الحرب الوقائية والهدف منها، كان الرئيس الأميركي ترومان ووزير الدفاع جيمس فورستال، مهتمين بسؤال تم تجاهله ولم يتم حله وفقًا لخطة (Pincher)، بافتراض اندلاع حرب نووية وهجوم نووي هائل على الأراضي السوفيتية يتسبب بانهيار الجيش السوفيتي، فما هو المطلوب بعد ذلك لاحتلال بلد كبير مثل الاتحاد السوفيتي، وفي كانون الأول 1948 وضعت خطة تسمى (Bushwacker) هدفها القضاء على السيطرة البلشفية للأراضي السوفيتية، ونصت على أن نزع السلاح بشكل كامل من قوات العدو في حالة الاستسلام هو أحد المهام الأولى لبسط السيطرة على دولة مهزومة، كما ركزت على استغلال النقاط الرئيسة لدى الاتحاد السوفيتي، الأولى هي الهيكل التنظيمي للقيادة السوفيتية شديدة المركزية الذي يتمتع به الحزب الشيوعي، والثانية مجموعة الجمهوريات والشعوب العرقية المختلفة، إذ أن الهجوم النووي ضد الاتحاد السوفيتي بموجب خطة (Bushwacker) صمم لقطع رأس هيكل القيادة السوفيتية وبالأخص الحزب الشيوعي، وبعد تدمير الالة العسكرية السوفيتية واجتثاث معظم بقايا الحزب الشيوعي فإن التحدي الآخر هو تشكيل قيادة سياسية جديدة للاتحاد السوفيتي، أي من يحكم روسيا الجديدة بعد الهزيمة الحاسمة للقوة العسكرية والسياسية السوفيتية[11]؟

أدركت هيئة الأركان المشتركة أن الاتحاد السوفيتية يتمتع بمساحة واسعة جدًّا بحيث لا يمكن السيطرة عليه بصورة فعالة بوساطة الوسائل العسكرية لوحدها فقط، وبدلا من ذلك اقترح مجلس الأمن القومي الأميركي أن أفضل مسار لذلك هو السماح لجميع العناصر المنفية بالعودة الى روسيا في اسرع وقت ممكن، أي السماح للروس المنفيين بعد ثورة عام 1917 البلشفية بإقامة حكومة دمى تديرها واشنطن، أما بخصوص النقطة الأخرى وهي الخليط المتنوع من الجمهوريات والشعوب والأديان، بدءًا من الأرثوذكسية الروسية إلى الطوائف الإسلامية، فهي الاستفادة من العداوات بين هذه الشعوب والأديان التي تعود إلى أيام روسيا القيصرية الإقطاعية، وفي نهاية المطاف يتم تقسيم الاتحاد السوفيتي وتقطيعه حتى لا يتمكن من تحدي الهيمنة الأميركية مرة أخرى. ثم أثار مجلس الأمن القومي مسالة الجمهوريات المنضوية تحت القيادة السوفيتية، فهل يتم فصلها كل جمهورية على حدة ام لا؟ فأشار إلى بعض الجمهوريات التي لديها استياء تاريخي من القيادة السوفيتية، فيتم حلها وفصلها وإدارتها من قبل رئيس مستقل ومؤيد لواشنطن، فعلى سبيل المثال من المرجح أن يتم تقسيم دول البلطيق بعد هزيمة القوات السوفيتية وإنشاء أنظمة مستقلة في تلك البلدان، وبالمثل تقسيم الجمهوريات الإسلامية المختلفة في نهاية المطاف إذا كانت موالية لواشنطن يمكن انشاء حكومات فيها، لذلك كان هدف مجلس الأمن القومي واضحًا، فبعد اقتلاع الحزب الشيوعي من كل مدينة وقرية روسية، وتقسيم الاتحاد السوفيتي إلى قطع أصغر، فإنه لن ينهض مرة أخرى من رماد الحرب النووية لتحدي الهيمنة الأميركية[12].

واجه مخطط الحرب النووية الأميركية تحديات عسكرية عدة عند وضع مخططاتهم، فكانت أراضي العدو شاسعة وغير معروفة، وكان على مخططي الأهداف الاعتماد على خرائط ما قبل الحرب العالمية الثانية أو حتى عصر القياصرة الروس، وفي أفضل الأحوال على الصور الجوية الألمانية للأعوام 1942-1943، وبسبب القدرات المحدودة والاستخبارات الأميركية غير الكافية، التي كانت تفتقر إلى البيانات الرادارية اللازمة، فلم يكن بوسع أطقم القاذفات النووية

الأميركية إلا أن تأمل في اختراق أهدافها تحت جنح الظلام والطقس السيئ، في التضاريس التي غالبًا ما كانت مغطاة بالثلوج، لتحديد الأهداف بدقة عالية، وعندما وضعت الخطط للحرب النووية تم تحديد 100 مركز حضري داخل الأراضي السوفيتية للهجوم النووي، وأخذ بعض مخططي القوات الجوية يتحدثون عن التأثيرات الإضافية عن طريق قصف المنشآت الصناعية، ومنذ عام 1947 إلى عام 1949 أصبحت الأهداف المنفصلة داخل الاتحاد السوفييتي أقل أهمية، في حين أصبحت مراكز التحكم الحكومية والتجمعات الصناعية الحضرية أهدافًا أساسية، وعندما أعدت القيادة الجوية الاستراتيجية خطتها في عام 1948 فقد حددت أهدافها بصورة أساسية متمثلة في إبادة السكان مع المنشآت الصناعية الكبرى[13] .

وكانت قائمة الأهداف التي أصبحت جزءًا من خطة (تروجان) التي استهدفت (75) مدينة سوفيتية باستخدام(133) قنبلة نووية، ففي أيار 1949، عن طريق تقديم تقرير اللجنة الخاصة برئاسة الفريق أول في سلاح الجو الجنرال هوبرت هارمون(Hubert Harmon) إلى هيئة الأركان المشتركة مفاده أنه الهجوم النووي المخطط له باستهداف 75 مدينة سوفيتية بإلقاء 133 قنبلة نووية، وافترضت أن كل تلك الأسلحة النووية اصابت أهدافها المحددة بدقة، فإن ذلك في حد ذاته لن يؤدي إلى الاستسلام أو تدمير جذور الشيوعية، أو إضعاف قدرة القيادة السوفييتية على الهيمنة على الشعب، ولن تتضرر القدرة العسكرية السوفييتية على الاستيلاء على مناطق مختارة من أوروبا الغربية والشرق الأوسط والشرق الأقصى بشكل خطير، فعلى الرغم من أن مقتل اكثر من (2) مليون سوفيتي، ونقص الوقود وموارد الطاقة من شأنه أن يقلل لاحقاً من قدرة القوات على الحركة، وشل في القدرة الصناعية السوفيتية وخفضها بنسبة 30 -40%، لكن الهجمات اللاحقة ضرورية ضرورية لمنع التعافي وثني القيادة السوفيتية عن القتال، وأفادت لجنة هارمون بأن الهجوم النووي الجوي من شأنه أن ينتج ردود أفعال انتقامية ضارة بتحقيق أهداف الحرب، ولكنها خلصت إلى أنه الوسيلة الوحيدة لإحداث الصدمة وإلحاق أضرار جسيمة بعناصر حيوية من قدرة الاتحاد السوفييتي على صنع الحرب، فإن مزايا استخدام السلاح النووي المبكر هائلة وذات نتائج مضمونة، وخلص التقرير بتكريس كل الجهود الممكنة لتوفير الوسائل اللازمة لاستخدام أكبر قدر ممكن من الأسلحة النووية ضد الاتحاد السوفيتي[14]، وكان لتقرير هارمون ثلاث تأثيرات فورية، أولًا، عمل على تعزيز موقف المنتقدين في البحرية الأميركية الذين اعترضوا على مفهوم استخدام الهجوم النووي باعتباره محور التخطيط الحربي الأميركي وتساءلوا عن فعالية الهجمات الجماعية على المراكز الحضرية. ثانيًا ساهم في إعادة تقييم متطلبات الأسلحة النووية مما أدى إلى توسع كبير في الإنتاج النووي، وأخيرا، وبالتزامن مع معاهدة شمال الأطلسي التي ألزمت الولايات المتحدة الاميركية لأول مرة بالدفاع عن أوروبا الغربية، دفعت هيئة الأركان المشتركة إلى تكليف القيادة الجوية الاستراتيجية في عام 1949 بـإعاقة التقدم السوفييتي في أوروبا الغربية [15].

وفي غضون عام 1950 كان المخزون النووي ما يزال متوسطًا وكانت الأسلحة النووية كبيرة للغاية وغير قابلة للاستخدام ضد الأهداف التكتيكية الحقيقية، مثل القوات المسلحة بالأسلحة التقليدية، وقد دعا الملحق المستهدف لخطة الحرب الطارئة المشتركة في أكتوبر 1949 إلى شن هجمات على (104) أهداف حضرية بـ (220) قنبلة نووية، وكان الهدف الرئيس ما يزال تعطيل الإرادة السوفييتية لشن الحرب. وكانت أهداف الإعاقات الوحيدة هي مصافي البترول ومحطات الطاقة الكهربائية وأحواض بناء الغواصات ومصانع الأمونيا الاصطناعية، التي تقع في الاتحاد السوفيتي، لكن قررت هيئة الأركان المشتركة رسمياً إعطاء الأولوية الأولى لـتدمير الأهداف المعروفة التي تؤثر في القدرة السوفييتية على إطلاق القنابل النووية، أما مهمة الإبطاء فقد أعطيت الأولوية الثانية بسبب الطبيعة العابرة لغالبية أهداف الإبطاء المهمة. أما الأولوية الثالثة فقد أعطيت للهجمات على صناعات الوقود السائل والطاقة الكهربائية والطاقة النووية السوفييتية، وقد أطلق على هذه الفئات فيما بعد الأسماء الرمزية برافو، وروميو، ودلتا، لتعطيل القدرة على شن الحرب،

وإبطاءها وتدميرها على التوالي، ومع تلك التغييرات وخاصة توسيع فئة الأهداف الصناعية فقد شكلت هذه الفئات إطارًا أساسيًّا للاستهداف النووي الأميركي لما يقرب من عقد من الزمان [16].

في كانون الأول 1950 طلب الجنرال هويت فاندنبرغ من برنارد برودي (Bernard Brodie) الأستاذ بجامعة ييل ومؤلف العديد من الدراسات الرائدة حول تأثير القنبلة الذرية على السياسة الدولية والاستراتيجية العسكرية، مراجعة قائمة الأهداف والتعليق عليها، فأعد برودي تقريرًا انتقد فيه بشدة فشل مخططي الأهداف الجوية في حساب تأثير الهجوم النووي الجوي المقترح، فلم يكن المخططون يعرفون أين تقع جميع منشآت الطاقة الكهربائية السوفييتية، ولم يحسبوا مقدار الضرر الذي يمكن توقعه من الهجمات المخطط لها، ولم يقدروا مقدار الطاقة التي يمكن للاتحاد السوفييتي الاستغناء عنها، ولم تكن هناك استراتيجية محسوبة لتدمير القدرة السوفييتية على شن الحرب، وكان المخططون يتوقعون ببساطة انهيار الاتحاد السوفييتي نتيجة لحملة القصف، وحث برودي على تحديد الأهداف بشكل أكثر انتقائية، استنادًا إلى تحليل التأثير الذي قد يخلفه تدميرها، وشدد على الحاجة إلى دراسة استراتيجيات "تجنب المدن" لتعزيز الردع[17].

المبحث الثاني

القيادة الجوية الأميركية وسياسة التخطيط النووي تجاه الاتحاد السوفيتي

في 22 كانون الثاني 1951 التقى قائد القيادة الجوية الاستراتيجية الجنرال كيرتس ليماي(Curtis LeMay) في واشنطن مع لجنة الأهداف التابعة لهيئة الأركان الجوية لشرح المطالب العملياتية غير المعقولة التي تفرضها على قيادته، وأشار إلى أن الاستطلاع البصري قبل الضربة مطلوبًا لإحصاء أكبر عدد من الأهداف؛ وأن المجمعات المستهدفة المعزولة من الصعب على أطقم الطائرات تحديد موقعها بصرياً أو بالرادار في تضاريس غير مألوفة ومعادية؛ وأن مثل هذا العزل يقلل من فرص "الضرر الإضافي"، وكان ليماي مقتنعًا بوجوب التركيز على الصناعة نفسها التي تقع في المناطق الحضرية، وحتى لو أخطأت القنبلة النووية هدفها، فإن الحصول على نتائج إيجابية من استخدام القنبلة النووية مضمونة، ومن شأن هذا الاختيار الدقيق للغاية لأنظمة الأهداف أن يحافظ على مخزون واشنطن من الأسلحة النووية مع ضمان أن تتسبب القيادة الجوية الاستراتيجية في إحداث أقصى قدر من الضرر لقدرة السوفييت على شن الحرب، وقد أثبت هذا الاجتماع أنه نقطة تحول في السياسة الأميركية في التخطيط للحرب الوقائية، وتم قبول مخاوف القيادة الاستراتيجية الجوية بشأن الأهداف المعزولة ومتطلبات الاستطلاع والأضرار الإضافية باعتبارها مزايا رئيسة في اختيار الهدف، واستنادًا لذلك وافقت لجنة الأهداف على تقديم قوائم مستقبلية إلى القيادة الاستراتيجية الجوية للتعليق عليها قبل إرسالها إلى هيئة الأركان المشتركة للموافقة عليها، ونظرًا لأن الوقت قد فات لمراجعة القائمة المعلقة أمام هيئة الأركان المشتركة، كما وافقت اللجنة على أن القيادة الاستراتيجية الجوية يجب أن تستمر في التخطيط بناءً على قائمة الأهداف الأكثر عمومية المسماة (OFFTACKLE)[18].

كان ظهور القيادة الجوية الاستراتيجية [19] كقوة مهيمنة في التخطيط العملياتي للحرب النووية تطورًا بالغ الأهمية، وأصبح كيرتس ليماي الشخصية القوية والميداني الماهر، القائد العام للقيادة الاستراتيجية الجوية في تشرين الأول 1948، فقد شعر ليماي بالقلق إزاء الافتقار إلى الجاهزية العملياتية في قيادته الجديدة، فبادر إلى تنفيذ برنامج مكثف لبناء "قوة عملياتية متنقلة" قادرة على تسليم ما لا يقل عن 80 في المائة من المخزون النووي في وقت واحد، وبحلول 1 كانون الثاني 1949 وخلال اجتماعه بالقيادة العليا للقوات الجوية التي ساندت موقفه القائل بأن المهمة ذات الأولوية القصوى هي تنفيذ

الهجوم النووي للقيادة الجوية الاستراتيجية "بضربة واحدة تتداخل فيها والوقت والدقة"، واستنادًا الى ذلك تم إجابة متطلبات ليماي المالية والتقنية لبناء القيادة الجوية الاستراتيجية إلى سلاح جاهز وبالأولوية القصوى، فقد زاد عدد طائراتها القادرة على حمل الأسلحة النووية من (60) طائرة في كانون 1948 إلى أكثر من 250 طائرة بحلول حزيران1950، وبحلول تشرين الأول 1951 كانت القيادة الجوية الاستراتيجية تتألف من (28) قاذفة و7 طائرات مقاتلة مع اعتبار (15) منها جاهزة للقتال[20].

ومن ثم فقد اعتمدت القيادة الاستراتيجية الجوية بصورة كبيرة على القواعد الخارجية في مختلف بلدان العالم المحيطة بالاتحاد السوفيتي، ووفقًا لخطة الحرب الطارئة التي أقرتها هيئة الأركان المشتركة في تشرين الاول 1951، كان من المقرر إطلاق العمليات الجوية الاستراتيجية بعد حوالي ستة أيام من بدء الحرب، وكانت القاذفات الثقيلة التي تنطلق من ولاية مين مخصصة لإلقاء عشرين قنبلة على منطقة موسكو-جوركي ثم تعود إلى بريطانيا؛ وكانت القاذفات المتوسطة من لابرادور ستهاجم منطقة لينينجراد بـ(12) قنبلة نووية ثم تعود إلى القواعد البريطانية؛ وكانت القاذفات المتوسطة من بريطانيا تحلق على طول حافة البحر الأبيض المتوسط لتلقي (52) قنبلة نووية في المناطق الصناعية في حوضي الفولجا ودونيتس، ثم تعود عبر المطارات الليبية والمصرية؛ وكانت القاذفات المتوسطة من جزر الأزور تلقي (15) قنبلة نووية في منطقة القوقاز ثم تتجه إلى المملكة العربية السعودية، وكانت القاذفات من غوام تلقي (15) قنبلة نووية على فلاديفوستوك وإيركوتسك، وبالتالي كانت القواعد الخارجية عنصرًا حاسمًا في الموقف الاستراتيجي للولايات المتحدة، وفي كانون الأول 1951 صرح الجنرال هويت فاندنبرغ أنه إذا لم يكن لدى القيادة الجوية الاستراتيجية أي قواعد في الخارج، فإنها لابد أن تكون أقوى "بخمس أو ست مرات" من أجل أداء مهامها[21].

وجعل ليماي عن طريق إدارته للقيادة الجوية الاستراتيجية الوحدة العسكرية الاميركية الأكثر نخبوية في البلاد. فقد تدربت أطقم الطيران التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية في ظل نظام مكافآت تنافسي عزز الروح المعنوية العالية والكفاءة العسكرية بوساطة منح الترقيات الفورية لأولئك الأفراد الذين حققوا وضع الطاقم المختار، كما رعى ليماي تطوير التكنولوجيا المبتكرة لزيادة جاهزية القيادة الجوية الاستراتيجية، وكان رائداً بشكل خاص لإدخاله نظام شاشات الرادار ذات الألواح الزجاجية المحفورة خصيصًا لكي تحاكي صور الرادار للمناطق السوفيتية المستهدفة، وقد تم استخدام هذه التحديثات لتدريب أطقم الطيران للتعرف على السمات الجغرافية السوفيتية الثابتة كدليل في تحديد نقاط الهدف المعينة، كما طور خرائط بالموجات فوق الصوتية ومخططات كثافة الرادار، وتم اعتماد إجراءات استطلاع الرادار الخاصة، وتم إجراء تحسينات في معدات القصف والملاحة، وبناء رادارات تحذير سوفييتية، وبحلول عام 1952 كانت القيادة الجوية الاستراتيجية تتدرب بجدية على مهمة التخفي باستخدام تقنيات التنبؤ بالرادار والقصف المائل لمحاكاة الضربات ضد المطارات التي كانت إحداثياتها الدقيقة غير معروفة[22].

استكملت التحسينات في جمع المعلومات الاستخباراتية باستخدام التقنيات التي ابتكرتها القيادة الاستراتيجية الجوية، فبدأت قاذفات وطائرات نقل تابعة للقوات الجوية وطائرات دورية تابعة للبحرية في تنفيذ عمليات البحث الإلكترونية المحمولة جوًا بهدف اكتشاف قدرات الرادار السوفييتية بغرض تطوير التدابير المضادة الإلكترونية وتحديد مواقع الدفاعات الجوية السوفييتية، بينما كانت طائرات القيادة الاستراتيجية الجوية من طراز(RB-36) و(RB-50) تقوم بمهام استطلاع إلكترونية تجسسية عبر الاراضي السوفييتية، فعلى سبيل المثال تم استطلاع مطار سيبيريا لمعرفة ما إذا كان من الممكن استخدامه من قبل القاذفات السوفييتية في مهام نووية، وكانت العملية الاستخباراتية المسماة "موبي ديك" الذي ترعاه وكالة

الاستخبارات المركزية، وبموجبه أرسلت بالونات "سكاي هوك" كبيرة مزودة بكاميرات تابعة للقوات الجوية تجوب الاتحاد السوفييتي مرورًا بأوروبا الغربية إلى اليابان، وقد تم الحصول على الجزء الأكبر من المعلومات الاستخباراتية الأساسية للقوات الجوية عن الاتحاد السوفييتي، وعن طريق مشروع رينجر الذي جند (1300) فرد عسكري ومدني في ألمانيا والنمسا واليابان لاستجواب آلاف أسرى الحرب العائدين من الاتحاد السوفييتي وربط التقارير لاستخدامها في التخطيط النووي لاستهداف الاتحاد السوفيتي[23].

المبحث الثالث

سياسة توسيع القدرة النووية الأميركية لمواجهة التهديدات السوفيتية

توسعت عملية بناء القدرات النووية الأميركية إلى حد كبير نتيجة للتحول الذي طرأ على تفكير الرئيس الأميركي ترومان الذي أخبر كبار مستشاريه السياسيين قائلاً: "إنني على قناعة بأننا لن نتمكن أبداً من الحصول على السيطرة الدولية، ولأننا لا نستطيع الحصول عليها فلابد أن نكون الأقوى في مجال الأسلحة النووية"، وكانت قرارات الميزانية التي اتخذت في السنوات العديدة التالية تعكس قبوله للأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في السياسة الدفاعية الأميركية، ولذلك وافق على الزيادة الكبيرة في الإنتاج النووي التي طلبتها هيئة الأركان المشتركة في تشرين الاول 1949 بسبب تداعيات التفجير النووي السوفيتي الأول في أيلول 1949، وفي تشرين الأول 1950 وافق على زيادة ثانية [24].

اتسع حجم الهجوم الجوي المخطط له مع اتساع المخزون النووي، فقد وضع مجلس الأمن القومي الأميركي أهدافًا لبناء تدريجي ومتوازن للقوات المسلحة النووية الأمريكية وأثناء مداولات الميزانية الاميركية في حزيران 1952، فقد أكدا قائد القوات الجوية توماس فينليتر(Thomas Finletter) والجنرال فاندنبرغ على أن القوات الجوية وحدها هي القادرة على إطلاق وايصال الترسانة النووية المتوسعة للبلاد، وأن الفشل في توفير القدرة الكافية على الإيصال من شأنه أن يلغي تأثير زيادات الإنتاج النووي، وكما أوضح فاندنبرغ قائلًا:

"في حالة الحرب ستكون هناك متطلبات متزامنة لتدمير قدرة الإطلاق النووية السوفييتية، والهجوم النووي المباشر على القوات الجوية البرية والتكتيكية السوفييتية، وتدمير المكونات الحاسمة لموارد دعم الحرب لدى العدو، كما يجب الإشارة إلى أنه إذا لم نوفر قوة جوية قوية تكتيكية بما يكفي لإطلاق الأسلحة النووية على الهدف بدرجة عالية من الموثوقية، فإننا سنرتكب خطأً عسكريًا فادحًا وعجزًا عن توفير الترتيبات اللازمة لاستغلال ميزتنا العسكرية الكبرى والوحيدة أي السلاح النووي ضد الاتحاد السوفييتي"[25]، ولذلك أوصت هيئة الأركان المشتركة بعد ذلك بأن تمنح الإدارة الأميركية الأولوية لبناء القوات الجوية والقيادة الجوية الاستراتيجية، وقد استندت ميزانية الدفاع للسنة المالية 1953 لغرض تطوير القوات الجوية المتمثل في (143) مقاتلة، أي أكثر بـ (48) جناحًا مما كان مقترحًا في متطلبات مجلس الأمن القومي، دون أي زيادات مقابلة في زيادة وتطوير القوات البرية والبحرية، حيث تلقت أكثر من 40% من الميزانية العسكرية [26].

وكان نمو المخزون النووي مرتبطاً بتصاعد تقديرات الأهداف، تمامًا كما كان توسع القيادة الجوية الاستراتيجية مرتبطًا بالمخزون النووي، وفي كانون الثاني 1952 وافق ترومان على زيادة ثالثة في إنتاج المواد الانشطارية بلغت 50% زيادة في إنتاج البلوتونيوم و150% في اليورانيوم 235، وبرر الجنرال فاندنبرغ الذي كان أول من طرح الطلب داخل هيئة الأركان المشتركة ذلك الطلب من حيث الأهداف السوفييتية المحتملة، وحتى مع الأخذ في الاعتبار المعلومات

الاستخباراتية غير المكتملة، فقد أخبر الرئيس أنه يبدو أن هناك "ربما خمسة أو ستة آلاف هدف سوفييتي لابد من تدميرها في حالة الحرب"، وهذا من شأنه أن يتطلب توسعًا كبيرًا في إنتاج الأسلحة، كما استُخدمت قوائم الأهداف التي أعدتها القوات الجوية لتبرير إنتاج الأسلحة، الأمر الذي برر بدوره زيادة المخصصات لتوفير القدرة على إيصال الأسلحة النووية. وقد قُدِّرت القدرة النووية السوفييتية في عام 1952 بنحو (50) قنبلة و(800) قاذفة من طراز (TU-4)، ولكن الأهداف المرتبطة بها شملت مرافق الإنتاج والتخزين النوويين، ومواقع تخزين الوقود، والأكثر عددًا من كل ذلك، المطارات التي قد تنطلق منها الضربة النووية، ومع تحسن الاستخبارات تجاوزت قوائم أهداف القوات الجوية بصورة مطردة نمو المخزون المتسارع[27].

كانت الزيادات الثلاث المعتمدة في الإنتاج النووي هي الإجراءات الأكثر أهمية التي اتخذتها إدارة ترومان في مجال السياسة النووية الاستراتيجية في السنوات الثلاث الأخيرة من رئاسته، وبحلول كانون الثاني 1953 كان برنامج البناء جاريًا لإضافة (8) مفاعلات لإنتاج البلوتونيوم وعشرة مصانع لإنتاج اليورانيوم 235 بالانتشار الغازي إلى المفاعلات الخمسة ومحطتي الانتشار الغازي العاملة في منتصف عام 1950، وكانت هذه المصانع والمفاعلات قادرة على دعم توسع هائل في مخزون الأسلحة النووية، وعلى وفق تقديرات رسمية نما المخزون من حوالي(1000) سلاح في عام 1953 إلى ما يقرب من (18000) سلاح بحلول نهاية العقد، ولم تجد أي إدارة لاحقة ضرورة للسماح بأي توسع إضافي لمرافق الإنتاج النووي لتلبية متطلبات الأسلحة[28].

وفرت المتطلبات والمهام العسكرية الجديدة التي نشأت عن تقرير هارمون، الأساس المنطقي لقوات نووية أكبر وأكثر تنوعًا، وقرر ترومان إجراء توسع ثالث في كانون الأول 1952، وقد نما المخزون النووي إلى أن وصل (1161) قنبلة نووية في عام 1953، وكان هذا النمو مصحوبًا بزيادة في عدد المركبات النووية، فحتى عام 1948 لم يكن لدى القيادة الجوية الاستراتيجية سوى حوالي (30) طائرة من طراز(B-29) معدة لإسقاط القنابل النووية، وكانت جميعها متمركزة في نيو مكسيكو، كما زاد عدد الطائرات القادرة على حمل أسلحة نووية من(60) طائرة الى (1000) طائرة بلغ عدد الطائرات التي تملكها القيادة الاستراتيجية الجوية ألف طائرة[29].

المبحث الرابع

الموقف السوفيتي من التخطيط النووي الأميركي

كان المخططون العسكريون السوفييت على دراية بالخطر الأميركي المتمثل في شن هجوم جوي نووي، كما كانوا مدركين عدم قدرة الاتحاد السوفيتي على ضرب الولايات المتحدة الأميركية لعدم التوازن العسكري بين البلدين، وبسبب امتلاك واشنطن قوات قاذفة استراتيجية وقوات بحرية ضخمة مزودة بحاملات طائرات، وكان بوسعها أن تضرب الاتحاد السوفييتي بسهولة، أما البحرية والقوات الجوية السوفييتية اللتان كانتا مقتصرتين إلى حد كبير على دعم القوات البرية أثناء الحرب، فلم تتمكنا من تهديد واشنطن بصورة مباشرة، وفي تشرين الثاني 1945 أشارت لجنة الاستخبارات المشتركة التابعة لهيئة الأركان المشتركة الأميركية إلى أن الاتحاد السوفييتي لا يستطيع مهاجمة الولايات المتحدة الأميركية في المستقبل القريب، ولكن في حالة اندلاع حرب في أوروبا أو على البر الرئيس في آسيا، فإن الجيش الاحمر يتمتع بتفوق كبير في أعداد الجنود مما يكسبهم ميزة التفوق[30].

وفي كانون الثاني 1947 أعدت هيئة الأركان العامة (خطة للدفاع النشط عن أراضي الاتحاد السوفييتي) للمجلس العسكري الأعلى، وقد كلفت هذه الخطة القوات المسلحة بثلاث مهام رئيسة: اولاً ضمان صد العدوان بشكل موثوق

وسلامة الحدود التي أنشئت بموجب الاتفاقيات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية؛ ثانيًا الاستعداد لصد هجوم جوي للعدو بما في ذلك الهجوم الذي قد يستخدم فيه الأسلحة النووية؛ أما المهمة الثالثة فقد كلفت بها البحرية والتي كانت الاستعداد لصد العدوان المحتمل من البحر وتقديم الدعم للقوات البرية العاملة في المناطق الساحلية، ووفقًا لهذه الخطة، كان من المفترض أن توفر القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي الغطاء للقوات البرية وأن تكون مستعدة باستمرار لصد أي هجوم جوي مفاجئ، وكان من المفترض أن تدعم البحرية القوات البرية بإنزال القوات، وتغطية الأجنحة الساحلية ومنع إنزال العدو حيثما أمكن، وكان من المفترض أن تنفذ البحرية مهام مستقلة لتدمير خطوط اتصالات العدو، وزرع حقول الألغام، وتغطية الاتجاهات البحرية المهمة، ولكن مهمتها الأساسية كانت دعم القوات البرية، ويتبين عن طريق ذلك بان الموقف السوفيتي كان دفاعياً بامتياز لا لبس فيه[31].

أدركت القيادة العليا السوفييتية أن العمليات التي تقوم بها القوات الجوية الاستراتيجية الأميركية ضد المنشآت في داخل الاتحاد السوفيتي جزءًا مهمًا للغاية من إدارة الحرب ككل، والغرض من وراء تلك العمليات تدمير أهم المنشآت العسكرية والاقتصادية والادارية في البلاد، وتفكيك الاتحاد السوفيتي داخليًا من أجل اضعاف معنويات السكان والجيش وكسر إرادتهم، واستنادًا لذلك عُقد اجتماع لكبار ضباط الدفاع الجوي في 10 اذار 1947 لمناقشة مشكلة الدفاع عن المناطق الداخلية من البلاد ضد الهجوم الجوي النووي، وقد أسفر الاجتماع عن تقرير حلل فيه مبادئ الدفاع الجوي، في تموز من العام نفسه أُجريت مناورة شاركت فيها جميع عناصر قوات الدفاع الجوي والصواريخ الاعتراضية والمدافع المضادة للطائرات والرادار وقوات الإنذار المبكر[32].

وفي تموز 1948 تم تقسيم البلاد لأغراض الدفاع الجوي إلى مناطق حدودية ومناطق داخلية، وتم منح مسؤولية الدفاع الجوي عن مناطق الحدود لقادة المناطق العسكرية والبحرية، كان الدفاع عن الداخل مسؤولية قوات الدفاع الجوي الوطنية، كما تم نشر رادارات الإنذار المبكر لأول مرة لتغطية الاقتراب من بحر البلطيق وأوروبا الشرقية؛ وبحلول عام 1950 تم تمديد شبكة الرادار إلى المحيط الهادئ، وإلى بحر قزوين والبحر الأسود، فيما كانت موسكو الهدف الأكثر أهمية للدفاع، وكانت منطقة الدفاع الجوي في موسكو أول من تلقى معدات جديدة، وحاولت قوات الدفاع الجوي الوطنية توفير الدفاع في العمق، بحيث يمكن اعتراض طائرات العدو قبل وقت طويل من وصولها إلى أهدافها، تم نشر الطائرات المقاتلة في صفوف بحيث يمكن شن هجمات متتالية على الطائرات القادمة، وتم نشر بطاريات مضادة للطائرات على مسافات مختلفة من المنشآت التي كانت تدافع عنها[33].

كان التخطيط العسكري السوفييتي قد اعتمد على افتراض مفاده أن القنبلة النووية سلاح استراتيجي تستخدمه واشنطن ضد الأهداف السوفيتية الداخلية، وليس ضد القوات في الميدان أو في البحر، كما أظهرت المناقشة السابقة لخطط الحرب السوفييتية، وبذلك فإن الاستجابة الصحيحة للقنبلة الذرية كانت الدفاع الجوي، إلى جانب الضربات ضد القواعد الجوية الأميركية، وكان لزاماً على القوات البرية أن تكون مستعدة للهجمات المضادة لمنع واشنطن من إنزال قواتها على الأراضي السوفيتية، وفي عام 1951 أُمر قائد المنطقة العسكرية التركستانية الجنرال إيفان بتروف(Ivan Petrov)، بإعداد تمرين كبير لاستكشاف الكيفية التي ينبغي بها إجراء عمليات القوات البرية عند استخدام الأسلحة النووية، بوساطة وضعه خطة معدة خصيصة لذلك، ولكن هيئة الأركان العامة السوفيتية رفضت هذه الخطة، وأعادتها إلى بتروف في طشقند مع عدد من التعليقات والاقتراحات، وأرسل رئيس الأركان العامة الجنرال س. م. شتيمينكو(S.M. Shtemenko) مجموعة من ستة ضباط لمساعدة بتروف في إعداد الخطة، وكان هؤلاء الرجال لديهم معرفة بخصائص الأسلحة النووية،

وتم إعداد خطة أخيرًا أقنعت هيئة الأركان العامة وقد أثبتت هذه المناورة فائدتها لأولئك الذين كانوا يدرسون تأثير الأسلحة النووية على العمليات القتالية[34].

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من النتائج أبرزها، أن خطط الحرب النووية الوقائية تجاه الاتحاد السوفيتي هي سياسة رديفة ولم تنفذ على ارض الواقع تجاه الأهداف السوفيتية، وانما وضعت افتراضًا لمواجهة التهديد النووي من قبل الاتحاد السوفيتي، وقد وضعت تلك الخطط من قبل المخططين الاستراتيجيين ذوي الفكر المتشدد غير مهتمين للخسائر المدنية في حالة اندلاع الحرب الوقائية النووية، ومارسوا نفوذهم للتأثير على أصحاب القرار السياسي للموافقة على تلك الخطط، ولم يجلب السلاح النووي الأمان لواشنطن فقد بقيت الوكالات الرسمية مثل البنتاغون والخارجية الأميركية في حالة قلق من خطر المواجهة النووية بين واشنطن وموسكو ولذلك شرعت في وضع تلك الخطط ورسم السيناريوهات لمواجهة الكرملين بضربة استباقية نووية تحبط أي ضرر.

الهوامش:

([1]) Michio Kaku, To Win A Nuclear War: The Pentagon's Secret War Plans, South End Press, Boston, 1987, P.30.
([2]) F.R.U.S., 1946, General; the United Nations, Vol.I, Memorandum by the Commanding General, Manhattan Engineer District (Groves), No.600, Washington, 2 January, 1946,P.1198.
([3]) Marc Trachtenberg, A "Wasting Asset" American Strategy and the Shifting Nuclear Balance, 1949-1954, International Security, Harvard College,1988,P.8.
([4]) Michio Kaku,Op.Cit.,P.31.
([5]) David Alan Rosenberg, American Atomic Strategy and the Hydrogen Bomb Decision, The Journal of American History, Oxford University Press,1979,P.25.
([6]) David Alan Rosenberg, U.S. nuclear stockpile, 1945 to 1950, Bulletin of the Atomic Scientists ,1982,P.30.
([7]) Michio Kaku,Op.Cit.,P.35.
([8]) David Alan Rosenberg, The Origins of Overkill: Nuclear Weapons and American Strategy 1945-1960, International Security, The SMIT Press, 1983,P.30.
([9]) F.R.U.S., 1948, General; the United Nations, Vol.I, Part 2, Report to the National Security Council by the Executive Secretary (Souers),No.41, Washington, September 10, 1948,P.625.
([10]) F.R.U.S., 1948, General; the United Nations, Vol.I, Part 2, Report to the President by the National Security Council,No.60, Washington, November 23, 1948,P.663.
([11]) Michio Kaku,Op.Cit.,P.40.
([12]) Ibid.,P.41.
([13]) David Alan Rosenberg, The Origins of Overkill,Op.,Cit.,P.15.
([14]) N.S.A., Report by the Ad Hoc Committee to the Joint Chiefs of Staff, "Evaluation of Effect on Soviet War Effort Resulting from the Strategic Air Offensive,No.2, 12 May 1949,P.1.
([15]) Ibid.,P.2.
([16]) David Alan Rosenberg, U.S. nuclear stockpile, 1945 to 1950,Op.,Cit.,P.26.
([17]) David Alan Rosenberg, The Origins of Overkill,Op.,Cit.,P.17.
([18]) Steven Ross, American War Plans 1945–1950, Garland Publishing INC, New York,1988,P.45.
([19]) القيادة الجوية الاستراتيجية الأميركية تأسست في اذار 1946، وهي احدى تشكيلات وزارة الدفاع الأميركية، والمسؤولة عن القيادة والسيطرة على مكونات القاذفة الاستراتيجية والصواريخ الباليستية العابرة للقارات للقوات النووية الاستراتيجية للجيش الأميركي، كما مسؤولة عن طائرات الاستطلاع الاستراتيجية ومراكز القيادة المحمولة جوًا ومعظم طائرات التزود بالوقود الجوي التابعة للقوات الجوية الأميركي. للمزيد ينظر:
Henry Narducci, Strategic Air Command and the Alert Program: A Brief History, Office of the Historian, Nebraska,1988, P.22.
([20]) MacKinley Kantor, Mission with LeMay My Story, Doubleday, Garden City,1965,P.429.

(21) Alfred Goldberg, History of the Strategic Arms Competition, 1943-1972, Office of the Secretary of Defense, Washington,1981,P.34.
(22) David Alan Rosenberg, The Origins of Overkill,Op.,Cit.,P.20.
(23) Peer Desilva, Sub Rosa, The CIA and the Uses of Intelligence, Times Books, New York,1978,P.58.
(24) David Alan Rosenberg, American Atomic Strategy and the Hydrogen Bomb Decision,Op.Cit.,P.75.
(25) David Alan Rosenberg, The Origins of Overkill,Op.,Cit.,P.22.
(26) Walter S. Poole, The Joint Chiefs of Staff and National Policy, Volume IV,1950-1952, Office of Joint History, Washington,1988,P.131.
(27) David Alan Rosenberg, The Origins of Overkill,Op.,Cit.,P.23.
(28) Richard Hewlett and Francis Duncan, History of the United States Atomic Energy Commission, Vol. II, Atomic Shield 1947-1952, The Pennsylvania State University Press,1969,P.669.
(29) David Alan Rosenberg, The Origins of Overkill,Op.,Cit.,P.24.
(30) Paul Kesaris, Records of the Joint Chiefs of Staff Part 1:1942-1945, University Publications,1988,P.16.
(31) David Holloway, Stalin and the Bomb the Soviet Union and Atomic Energy 1939-1956, Yale University Press, New Haven,1994,P.231.
(32) Steven Zaloga, Soviet air defence missiles: design, development, and tactics, Coulsdon, England, 1989, P.34.
(33) David Holloway,Op.Cit.,P.236.
(34) Ibid.,P.242.

المصادر

أولًا: الوثائق المنشورة

- أرشيف الخارجية الأميركية

1- Foreign Relations of the United States, 1946, General; the United Nations, Volume I, Everett Gleason, United States Government Printing Office, Washington,1972.
2- Foreign Relations of the United States, 1948, General; the United Nations, Volume I, Part 2, Neal Petersen, United States Government Printing Office, Washington,1976.

- أرشيف الأمن القومي الأميركي

1- National Security Archive Posts Key Records on Strategic Nuclear Planning, Presidential Control, and New Weapons, William Burr, Washington,2020.

ثانيًا: الكتب الأجنبية

1- Michio Kaku, To Win A Nuclear War: The Pentagon's Secret War Plans, South End Press, Boston, 1987.
2- Marc Trachtenberg, A "Wasting Asset" American Strategy and the Shifting Nuclear Balance, 1949-1954, International Security, Harvard College,1988.
3- David Alan Rosenberg, American Atomic Strategy and the Hydrogen Bomb Decision, The Journal of American History, Oxford University Press,1979.
4- David Alan Rosenberg, U.S. nuclear stockpile, 1945 to 1950, Bulletin of the Atomic Scientists,1982.
5- David Alan Rosenberg, The Origins of Overkill: Nuclear Weapons and American Strategy 1945-1960, International Security, The SMIT Press, 1983.

6- Henry Narducci, Strategic Air Command and the Alert Program: A Brief History, Office of the Historian, Nebraska,1988.

7- MacKinley Kantor, Mission with LeMay My Story, Doubleday, Garden City,1965.

8- Alfred Goldberg, History of the Strategic Arms Competition, 1943-1972, Office of the Secretary of Defense, Washington,1981.

9- Peer Desilva, Sub Rosa, The CIA and the Uses of Intelligence, Times Books, New York,1978.

10- Walter S. Poole, The Joint Chiefs of Staff and National Policy, Volume IV,1950-1952, Office of Joint History, Washington,1988.

11- Richard Hewlett and Francis Duncan, History of the United States Atomic Energy Commission, Vol. II, Atomic Shield 1947-1952, The Pennsylvania State University Press,1969.

12- Paul Kesaris, Records of the Joint Chiefs of Staff Part 1:1942-1945, University Publications,1988.

13- David Holloway, Stalin and the Bomb the Soviet Union and Atomic Energy 1939-1956, Yale University Press, New Haven,1994.

14- Steven Zaloga, Soviet air defence missiles: design, development, and tactics, Coulsdon, England, 1989.